

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

أثر المعنى في توجيه العامل عند سيبويه
(نماذج شعرية مختارة من المنصوبات)

إعداد

عائشة حسن الشهابي

معيدة بقسم اللغة العربية، الكلية الجامعية بالقنفذة، جامعة أم القرى،

المملكة العربية السعودية

(العدد السادس والثلاثون)

(الإصدار الثاني .. مايو)

(١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م)

علمية - محكمة - ربع سنوية

الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

أثر المعنى في توجيه العامل عند سيبويه (نماذج شعرية مختارة من المنصوبات)
عائشة حسن الشهابي
معيدة بقسم اللغة العربية، الكلية الجامعية بالقيظفة، جامعة أم القرى، المملكة
العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: asha.hasan8@gmail.co

الملخص:

تستعرض هذه الدراسة أثر المعنى في توجيه العامل عند سيبويه في جملة من الشواهد الشعرية المنصوبة (نماذج مختارة)، ويهدفُ البحثُ إلي الوقوفِ على عناية سيبويه بالمعنى في كتابه الذي يمثل النظرة الأولى في النحو العربي، في مفهومه الشامل للنحو والمعنى، وتسليط الضوء على دور المعنى في توجيه العامل والقواعد النحوية، وإبراز العلاقة بينهما ودورها في إنتاج المعاني النحوية التركيبية الصحيحة، ذلك أنَّ عدم النظر في صحة المعنى يؤدي إلى الصورة السطحية لنظم العناصر في الجملة، وهو أمر يقود في كثير من الأحيان إلى الخطأ في الإعراب، وإنتاج معنى مرفوض، فنظرية العامل تقوم على رصد تأثير العناصر في بعضها، وهو تأثير مشروطا بصحة المعنى، وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تقع في مقدمة وثلاثة مباحث، تناول أولهما علاقة علم النحو بالمعنى، وتحدث ثانيهما عن نظرية العامل، أما المبحث الثالث فجاء دراسة تطبيقية على شواهد شعرية مختارة من كتاب سيبويه، واقتضت طبيعة الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها: التأكيد على أنَّ العلاقة بين تراكيب الجملة منضبطة بصحة المعنى، وأنَّ عدم النظر في المعنى قد يؤدي إلى التناقض والخطأ في الإعراب، كما أظهرت أن عناية سيبويه بالمعنى قبل الإعراب ظاهرة جلية في شواهد، فلم يكنف بظاهر الإعراب، بل كان ينظر لصحة المعنى.

الكلمات المفتاحية: النحو، المعنى، العامل، سيبويه، الشواهد الشعرية.

**The effect of meaning in directing the worker at Sibawayh
Aisha Hassan Al-Shihabi**

**Lecturer, Department of Arabic Language, Al-Qunfudhah
University College, Umm Al-Qura University, Saudi
Arabia.**

Email: asha.hasan8@gmail.co

Abstract:

This study discusses how meaning can affect directing a factor for some subjunctive evidences of poetry, on chosen samples, based on what Sibawayh suggests. The aim of this research is to show how Sibawayh views his dedication to express the “meaning” in his book on Arabic syntax which covers syntax and meaning thoroughly. Furthermore, it sheds light on the role that meaning plays in directing a factor and in grammatical rules in general by showing the connection between them and how they change the way correct syntactic combined meanings are made. If meaning isn’t given the attention it needs in order to be correct, it will surely affect, in a negative way, how elements regulation is viewed; thus, will ends up with wrong sentence parsing and an incorrect meaning as a result. The theory of the “factor” implies that elements can affect one another, conditioned by the validity of the meaning. The study contains an introduction and three chapters. The first chapter discusses the relationship between syntax and meaning. The second one talks about the theory of factor, while some chosen subjunctive evidences of poetry taken from Sibawayh’s book were discussed, based on an applied study, in the third chapter. The study uses the descriptive analytical method. The results of the study differ including: assuring the significance of the relationship between a sentence’s structures and the validity of meaning, neglecting meaning could cause contradiction and wrong parsing, as well as viewing how Sibawayh supports his evidences with meaning rather than parsing as he seeks to reach the authenticity, not shallowness .

Keywords: Syntax, Meaning, Factor, Sibawayh, Evidences of poetry.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ كل من تسنى له قراءة كتاب سيبويه، ووقف على مباحثه المتعددة، يلحظ اهتمامه بالمعنى اهتمامًا كبيرًا، فالنَّحو عنده ليس مجرد قواعد تطبق، بل هو بحث في معاني تراكيبيها وأسرارها، وإن كان ينطلق من المباني للوصول إلى المعاني.

فالنَّحو هو أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقًا، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها^(١). ومما يدلُّ على عناية النَّحاة بالمعنى في توجيه الإعراب وفق ما تقتضيه القواعد النَّحوية أنَّهم لم يغفلوا أهمية المعنى عند الإعراب، وأنَّه لا بدَّ أن يراعي المعرَّب المعنى، وأن يفهم معنى ما يعربه مفردًا ومركبًا.

والمطلع على كتاب سيبويه يرى اكتمال نظرية العامل ومبادئها عنده، فقد جعلها سيبويه منهجًا في تأليف كتابه وتبويبه، بل إنَّ أول نص يلقاك يشير صراحة إلى لفظ العامل تجده في باب: "مجاري أواخر الكلم من العربية"، وصرح بها في مواضع كثيرة من كتابه^(٢).

وتقوم نظرية العامل على رصد تأثير العناصر في بعضها، وهو تأثير مشروط بصحة المعنى، وانعدام هذا الشرط يؤدي إلى استحالة قيام علاقة نحوية

(١) مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه/نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، (٧٥).

(٢) ينظر: الكتاب، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، (١٢٨/١)، (١٣١/٢)، (٣٣١/٢).

بينهما؛ لذلك كانت قضية العامل والمعنى من القضايا المهمة التي شغلت علماء العربية قديماً وحديثاً.

ومن هنا تبرز إشكالية رئيسة، وهي: (إلى أي مدى كانَ للمعنى دور وأثر في توجيه العامل النَّحويِّ عند سيبويه في شواهد الشعرية؟).

■ أهمية البحث :

يمكن إبراز أهمية البحث وإظهار جوانبه العلمية من خلال ما يأتي:

١- تبرز أهمية الموضوع من خلال دراسة الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه، الذي لا تخفى قيمته على دارس العربية.

٢- الوقوف على نظرية العامل التي تعد المحور الأساس الذي قام عليه النَّحو العربي ومعظم المؤلفات النحوية.

٣- إبراز العلاقة بين المعنى والإعراب ودورهما في إنتاج المعاني النحوية التركيبية الصحيحة.

٤- محاولة الكشف عن منهج سيبويه في عرض الشاهد الشعري، واستخدامه في موضع القاعدة المرادة، تحت مظلة عمل العامل فيه.

■ أما أهدافه، فأهمُّها:

١- الكشف عن القضية المهمة الجوهرية في علم النَّحو، وهي العلاقة بين المعنى والإعراب، وأن فهمها يساعد على الوصول إلى النموذج الصحيح للإعراب.

٢- التأكيد على عناية سيبويه بالمعنى قبل الإعراب، وأنها ظاهرة جلية في كتابه.

٣- التأكيد على إدراك سيبويه لما تتضمنه التراكيب النحوية من معانٍ، وأنَّ الذي يسبق إلى تفكيره المعنى وسلامة الغرض.

٤- الكشف عن منهج سيبويه في عرض الشاهد الشعري، واستخدامه في موضع القاعدة المرادة، تحت مظلة عمل العامل فيه.

▪ منهج البحث:

أما عن منهج هذه الدراسة فقد اعتمد فيها المنهج الوصفي التحليلي في تناول المسائل كالاتي:

- ١- اعتماد تحقيق عبد السلام محمد هارون لكتاب سيبويه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٢- وضع عنوان لكل مسألة.
- ٣- عرض نص سيبويه موثقاً من مرجعه في بداية كل مسألة، والشاهد الذي ورد فيه.
- ٤- مناقشة المسألة، وعرض رأي سيبويه والنحاة المتقدمين والمتأخرين، مع إيراد الاعتراضات إن وجدت.
- ٥- التعقيب والترجيح ما أمكن.

المبحث الأول: علاقة علم النحو بالمعنى :

مما لا شك فيه أنّ "النحو العربيّ منذ نشأته الأولى كان مهتمّاً بالمعنى، يعتد به وبدوره في التقعيد، وهناك تفاعل قائم مستمر بين الوظيفة النحويّة والدلالة المعجمية للمفرد الذي يشغل هذه الوظيفة، ويشكل هذا التفاعل بينهما، مع الموقف المعين، المعنى الدلالي للجملة كلها"^(١).

وكتاب سيبويه الذي يمثل النظرة الأولى في النحو العربيّ، في مفهومه الشامل للنحو والمعنى، لم يكن الدرس النحويّ فيه قائماً على أساس شكلانيّ؛ إذ إنّ سيبويه لا يفصل فيه بين التركيب والمعنى، ومن ثمّ فهو يرى ضرورة اتّساق المكوّن التركيبي الشكلي والمكوّن الدلاليّ؛ لتحقيق الوظيفة البلاغيّة للغة العربيّة^(٢).

وقد عقدَ فصلاً في مقدمة كتابه بيّن فيه ما يحسن وما يقبح على أساس المعنى، ومطابقة الشكل للمضمون، ثم تناثرت إشارات وإيماءاته إلى هذا المعنى في مواطن كثيرة من الكتاب، فقال: (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، فصنف الكلام إلى مستقيم حسن، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، ومُحال كذب^(٣)، والمعيارُ في هذا التصنيف يرجع إلى استقامة المعنى وسلامته، أو فساده وعدم مطابقتها الواقع^(٤).

(١) النحو والدلالة، محمد حماسة، دار غريب، القاهرة، (د.ط)، (١٩).

(٢) ينظر: نظرية المعنى في كتاب سيبويه، عماد زاهي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٩م، (١٨).

(٣) ينظر: الكتاب، تحقيق/ هارون، (٢٥/١).

(٤) ينظر: الدراسة النحوية بين الشكل والمضمون، البسيوني عطية، مجلة كلية اللغة العربية بأسبوط، ع ٣٨، مج ١، ٢٠١٩، (٤٣١).

فهو يشير في هذا الباب إلى أنواع الجمل، لكنّه لا يقبل منها سوى واحدة هي الجملة التي تكون صحيحة نحويًا ودلاليًا، والمنهج الذي اعتمده لتوضيح ذلك دقيق وشامل استنفذ من خلاله كل الاحتمالات الممكنة مع الجمل ليقبل الأصح منها شكلاً ومعنى، ممثلاً في الكلام المستقيم الحسن، أمّا باقي الجمل فحتى وإن كان صحيحاً نحويًا إلا أنّه دلاليًا لا يمثل معنى صحيحاً^(١).

فمنذ البدء يضع سيبويه مقاييس نعتمدها في تقسيم الكلام، منطلقين فيها من المعنى، وفي هذا التقسيم يتضح أنّ سيبويه كان على وعي تام بالفرق بين المعنى النحوي المرتبط بوظيفة الكلمة في التركيب، أو المرتبط بالمستوى النحوي الصرفي، والمعنى المرتبط بقدرة المتكلم على التبليغ، وبعملية التواصل بين المتكلمين^(٢).

إذ تعد العلاقة بين التركيب النحوي والمعنى من أشدّ العلاقات تعقيدًا، ويتدخل النحو في إنتاج الدلالة في حالات كثيرة، ومن أكثرها أنّه يقوم بدور الضوابط التي تنتظم عملية الرصف، ووضع كلمة إلى جانب الأخرى، فالكلمة الدالة مثلًا على عمل في الماضي لا يسمح النحو بترادفها مع كلمة أخرى تدل على عكس ذلك، فلا يسمح النحو على سبيل المثال بقول: (سافر زيدٌ غدًا)^(٣).

فهذا يعني أنّ الدراسات النحويّة كانت توظف الدلالات والرموز للتعبير عن الحالات الإعرابية وتعتمد في استخلاص معاني تلك الحالات علاقات الألفاظ داخل التركيب، كما تعتمد في إبراز المعاني ما يطرأ على اللفظ من تغيير

(١) ينظر: علم المعنى النحويّ وبلاغة البيّنة العربية، عزيز كعواش، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، ع ٩، ٢٠١٩م، (١٧٤).

(٢) قراءة أسنية للتراث العربي الإسلامي، ميخائيل ج. كارتر، (٢٢٣-٢٤٥).

(٣) السياق وأثره في الدرس اللغوي، إبراهيم خليل، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، (١٤٠).

في البنية زيادة أو نقصاناً، وعلى ما يحدث للألفاظ من تغيير في مواقعها من تقديم أو تأخير وحذف وإضمار، وما يحمله اللفظ من علامات التأنيث أو التذكير والتعريف أو التكرير والإفراد أو التنثية أو الجمع، وما يراعى فيه حالة المخاطب وما يقتضيه السياق، وغير ذلك من السبل والوسائل التي تهدي إلى استخلاص المعنى أو التعبير عنه^(١).

إنَّ عدم النظر في موجب المعنى قد يؤدي إلى الصورة السطحية لنظم العناصر في الجملة، وما توحى به من علائق تركيبية وترتيب في المواقع يفرضها النظام النحوي للغة، وهو أمر يقود في كثير من الأحيان إلى الخطأ في الإعراب، والوقوع في التناقض، وإنتاج معنى مرفوض، فالعلاقة بين العامل والمعمول منضبطة بصحة المعنى واستقامته، وانعدام هذا الشرط يؤدي إلى استحالة قيام علاقة نحوية بينهما، وما التقدير والتأويل في كثير من صورهما إلا وسائل لجأ إليها النحاة لحل الإشكال الناتج عن مثل هذه الصورة المرفوضة^(٢).

وقد أبعد من نظر إلى النَّحو على أنَّه قوالب وقواعد جامدة، الغاية منه ضبط كلمة، وبيان علامة إعرابية، وتصحيح حركة، والحقُّ أنَّ النَّحو أوسع من هذا التصور بكثير، فهو لا ينفك عن المعنى مطلقاً، فأينما توجهت بالتغيير في نظم الكلام، أو حركاته وسكناته، أو تعلق مفرداته، فنمَّة معنى مختلف، يقصده الناطق المحقق ويفهمه السامع المدقق^(٣).

(١) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم الخالدي، دار الصفاء، عمان، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، (٢٧).

(٢) ينظر: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، لطيفة النجار، دار العالم العربي، دبي، ط١، ٢٠١٢م، (١٢٠-١٢٩).

(٣) ينظر: المعنى وأثره في التوجيه النَّحويّ في آي من التنزيل، هادي الشجيري، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، السعودية، ع ٢٢، ١٤٣٧هـ، (٨٩).

ومن المعلوم أنَّ العامل مرتبط بالمعنى ارتباطاً وثيقاً، فالعلاقة بين العامل ومعموله علاقة نحوية تركيبية محضة، تنتج معاني وظيفية يستدل عليها بعلامات الإعراب^(١).

إذ تقوم نظرية العامل على رصد تأثير العناصر في بعضها، وتلتقي هذه النظرية وفكرة العلاقات، فظهور علامات الإعراب عائد إلى تضام أجزاء الكلم وتشكيلها في نسق^(٢).

«والعوامل أمارات وعلامات تُحدِث في الألفاظ معاني مختلفة للدلالة النحوية عليها، أو التمييز بينها، فالمعاني في نظام الجملة محققة بالعلامات ومتقومة بالعامل الذي يولد العلاقات التركيبية بين المركبات النحوية، ويمكن تمثيل العلاقة بين العامل والمعنى النحوي على النحو الآتي:

عامل + معمول + حركة إعراب = معنى نحوي

فالعامل يتطلب معمولاً يتفاعل معه في علاقة نحوية مخصوصة، ينتج عن هذا التفاعل حركة إعرابية على آخر المعمول، يجلبها العامل، وتتبئ عن معانٍ نحوية مختلفة، تختلف باختلاف العوامل والمعنى المراد^(٣).

(١) ينظر: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، لطيفة النجار، (١٨٧).

(٢) المعنى النحوي في مذاهب العربية، نجود المعاسفة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢م، (١٥٥).

(٣) المرجع السابق.

المبحث الثاني: نظرية العامل:

أولاً: العامل لغةً:

عَمِلَ عَمَلًا فَهُوَ عَامِلٌ، واعتَمَلَ: عمل لنفسه^(١). والعاملُ: هو الذي يتولَّى أمور الرجل في ماله ومَلِكِهِ وَعَمَلِهِ، ومنه قيل للذي يَسْتَخْرِجُ الزكاة: عاملٌ^(٢).
أما في الاصطلاح:

فعرّفه ابن بابشاذ بقوله: «العامل: ما عمل في غيره شيئاً؛ من رفع أو نصب أو جر أو جزم، على حسب اختلاف العوامل»^(٣)، وعرّفه الشريف الجرجاني فقال: «العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»^(٤).

فالعامل بناء على هذه التعاريف ينتظم في سياقين:

- ١- الحالة الإعرابية؛ من رفع أو نصب أو جر أو جزم.
 - ٢- العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة وتدل على حالتها الإعرابية، وهذه العلامة حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف.
- ويضيف بعض النحاة المتأخرين معنًى آخر؛ وهو أنّ العامل يُحدث أيضاً المعاني النحوية؛ من فاعلية ومفعولية وإضافة. يقول ابن الحاجب: «والعامل ما

(١) العين، الخليل بن أحمد، تحقيق/ مهدي المخزومي-إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ط.)، مادة (عمل).

(٢) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، مادة (عمل).

(٣) شرح المقدمة المحسبة، تحقيق/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م، (٣٤٤/٢).

(٤) التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، (١٤٥).

به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب»^(١). ويقول الأزهري: «والمراد بالعامل: ما به يحدث المعنى المُحوَج للإعراب»^(٢).

ثالثًا: أقسام العامل:

قسم النَّحَاةُ (العامل) بوصفه موجِدًا أثرًا، وهي العلامات الإعرابية، إلى قسمين: عامل لفظي، وعامل معنوي.

أولًا: العوامل اللفظية:

اجتهد النحويون في تقسيم العوامل اللفظية، وتفاوتت تقسيماتهم من حيث الشمول والوضوح، ولعل أشملها تقسيم عبد القاهر الجرجاني الذي اعتمده في كتابه «العوامل المائة»^(٣) إذ قسم العوامل اللفظية إلى قسمين: سماعية، وقياسية:

١ - العوامل اللفظية السماعية: وهي ما سُمعت عن العرب ولا يقاس عليها غيرها.

وهي عند الجرجاني تتنوع على ثلاثة عشر نوعًا: حروف الجر، والحروف المشبّهة بالفعل، و(ما) و(لا) المشبهتان ب(ليس) والحروف التي تنصب الاسم المفرد، والحروف التي تنصب الفعل المضارع، والحروف التي تجزم الفعل المضارع، والأسماء التي تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وأفعال الشك واليقين (أفعال القلوب) وأسماء الأفعال، وأسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز.

(١) الكافية في علم النحو، تحقيق/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، (١١/١).

(٢) التصريح بمضمون التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، (٥٦/١).

(٣) (٤٠-٦٣).

٢- العوامل اللفظية القياسية: وهي ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها. وهي سبعة: الفعل على الإطلاق، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وأفعال التفضيل، والمصدر، والاسم المضاف، والاسم التام، نحو: «عِنْدِي رَأْفُودٌ خَلًّا». **ثانيًا: العوامل المعنوية:**

وهي موضع خلاف كبير بين البصريين والكوفيين.

وهي عند سيبويه وأكثر البصريين: (رافع المبتدأ)، و(رافع الفعل المضارع)^(١).

وزاد أبو الحسن الأخفش عامل (الصفة) فعامل الصفة في رأيه عامل معنوي؛ كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع، وكونه صفة لمنصوب أوجب له النصب، وكونه صفة لمجرور أوجب له الجر^(٢). كما زاد عامل (الإضافة) فذهب إلى أنّ العامل في المضاف إليه هو معنى الإضافة^(٣).

أما الكوفيون فقد قالوا بالعامل المعنوي في:

(الخِلاف أو الصَّرْف): وهو مخالفة الثاني للأول من حيث إنّه لم يكن شريكًا له في المعنى ولا معطوفًا عليه^(٤). وجعلوه عاملاً للنصب في الظرف

(١) ينظر: العوامل المائة، عبد القاهر الجرجاني، عني به/أنور بن أبي بكر الداغستاني، دار المنهاج، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، (٦٤).

(٢) ينظر: معاني القرآن، علق عليه ووضع حواشيه/ صلاح عبد العزيز السيد، وآخرون، دار السلام، ط١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، (١٥/١)، وأسرار العربية، أبو البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، (٢١٥).

(٣) نقله عنه السيوطي في همع الهوامع، تحقيق/ عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، (٤/٢٦٥).

(٤) ينظر: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، عبد العزيز أبو عبد الله، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس (ليبيا)، ط١، ١٣٩١هـ-١٩٨٢م، (٢/٧١٣-٧١٤).

الواقع خبرًا، والمفعول معه، والفعل المضارع الواقع بعد (أو) التي بمعنى (إلى وإلا) والفعل المضارع الواقع بعد واو المعية أو فاء السببية المسبوقة بنفي أو طلب^(١).

و(التجرد): يذهب الفراء إلى أنّ العامل الذي يرفع الفعل المضارع هو التجرد من الناصب والجازم^(٢).

و(الإسناد): يرى هشام بن معاوية الضرير أنّ الفعل ليس هو الرفع للفاعل، وإنما رفعه هو إسناد الفعل إليه^(٣).

و(الفاعلية): يرى خلف الأحمر أنّ الفاعل مرفوع بمعنى الفاعلية^(٤).
و(المفعولية): يذهب خلف الأحمر إلى أنّ المفعول منصوب بمعنى المفعولية^(٥).

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٩م، (١/٢١٣، ٢١٥، ٢/١٠٧، ١٠٩).

(٢) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق/ إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، (٧/٢٥)، وهمع الهوامع، السيوطي، (٢/٢٧٣).

(٣) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، (٢/٢٥٣).

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، (١/٨٢).

ثالثاً: أصول (العمل) وقواعده التي نشأت عن النظرية:

وضع النحاة مجموعة من القواعد والأصول لبناء نظرية (العامل) منها^(١):

- ١ - كل علامة من علامات الإعراب هي أثر لعامل، إن لم تجده في الجملة وجب تقديره.
- ٢ - يترك العامل أثراً واحداً على آخر معمول واحد، ولا يكون له أثران في آن واحد.
- ٣ - العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف، فالفعل عامل قوي، فلا يسأل عن السبب في إعماله، وهو يعمل متقدماً أو متأخراً، مذكوراً أو محذوفاً، أما الأسماء والحروف فإنها عوامل ضعيفة، والعمل فيها ليس بأصل، فإن وُجِدَت عاملة سئل عن السبب في إعمالها.
- ٤ - مرتبة العامل قبل المعمول، وإذا كان قوياً أمكن أن يعمل متقدماً ومتأخراً، وإذا كان ضعيفاً لم يعمل إلا متقدماً.
- ٥ - لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وإن اجتمعا فلا بد من التقدير.
- ٦ - قد يكون للعامل أكثر من معمول، مثل الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل.
- ٧ - عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.
- ٨ - عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال.
- ٩ - العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وهو لقوته يبطل أثر العامل

(١) ينظر: الخصائص، ابن جني، تحقيق/ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب إدارة التراث، ط٤، ١٩٩٩م، (١/٢٠٥)، واللامات، الزجاجي، تحقيق/ مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، (٩٥)، وشرح المفصل، ابن يعيش، (١٠٢/٤٤)، وإحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، (٢٣-٢٨)، هذه بعض الأصول والقواعد التي وضعها النحاة في أحكام نظرية العامل.

المعنوي.

- ١٠- يعمل الحرف إذا كان مختصاً.
- ١١- يضعف العامل إن كان فرعاً في العمل.
- ١٢- الأصل ألا يفصل العامل من معموله، ويمكن تجاوز هذا في الفعل لقوته، وفي الاسم حملاً عليه، أما الحرف فلا يجوز الفصل بينه وبين معموله.
- ١٣- جزء الكلمة لا يكون عاملاً فيها.
- ١٤- العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله.
- ١٥- العامل الضعيف لا يحذف، ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب إلا في مواضع قويت فيها الدلالة.
- ١٦- قد يتقوى عامل بعامل آخر.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية:

(١): مسألة: نصب المفعول به بفعل مضمَر يدل عليه ما قبله:

يقول سيبويه في (باب: يُحَدَفُ منه الفعل لكثرتِه في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل):

«ومثل ذلك قول القطامي:

فَكَرَّتْ تَبَتُّغِيهِ فَوَافَقْتُهُ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السَّبَاعَا

ومثله قول ابن الرُّقَيَّات:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ لِأَوَّلِهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيْبًا^(٢)

وإنما نَصَبَ هذا لأنَّه حين قال (وَأَفَقَّتْهُ) وقال (لن تراها) فقد عُلِمَ أَنَّ الطَّيْبَ والسَّبَاعَ قد دخلا في الرُّؤْيِيَّةِ والموَافَقَةِ، وأنَّهما قد اشتَمَلا على ما بعدهما في المعنى^(٣).

(١) من الوافر، في ديوانه، تحقيق/إبراهيم السامرائي- أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م، (٤١) وروايته:

(فَكَرَّتْ عند فيقتها إليه فَأَلْفَتْ عند مَرِيضِهِ السَّبَاعَا)

ولا شاهد في هذه الرواي، وقد ذكر أبو زيد الأنصاري في النوادر في اللغة (٥٢٦) أن النحويين ربما غيروا هذه الرواية.

وفي الكتاب، (٢٨٤/١)، والنكت، الأعلام الشنتمري، تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. (٣٥١/١). والشاعر هنا يصف بقرة وحشية فقدت ولدها، فطلبتَه، فوجدت السباع قد أكلته. ينظر: تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمري، تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، (١٩٣).

(٢) من الخفيف، في ملحقات ديوانه، تحقيق وشرح/ عزيزة فؤال بابستي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، (٢٢٤)، وفي الكتاب، (٢٨٥/١)، وبلا نسبة في المقتضب، المبرد، تحقيق/ محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ، (٢٨٤/٣)، وروايته: (لَنْ تَرَاهَا وَإِنْ تَأَمَّلْتَ). (٣) الكتاب، (٢٨٥/١).

والشاهد في قول القطاميّ نصبُ (السباع) على إضمار (وافقت) والذي سوَّغ إضمار الفعل هنا تقدم ذكره في صدر البيت عندما قال: (فَوَافَقْتُهُ) والتقدير: فَكَّرْتُ تَبَنِّيهِ، فَوَافَقْتُهُ وَوَأَفَقْتُ السباعَ على دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ^١.

وقد غلَطَ المُبَرِّدُ سيبويه فيما تأوَّلَهُ فيه وأجازَهُ؛ لأنَّ الحملَ على المعنى إنَّما يكون بعد تمام الكلام، كقولك: (وَأَفَقْتُ زَيْدًا، وَعِنْدَهُ عَمْرٌو، وَبِشْرًا) تريد: (وَوَافَقْتُ بِشْرًا عِنْدَهُ)؛ لأنَّ المعنى قَدْ تم في قوله: (وعنده عَمْرٌو) ولو قلت: (وَأَفَقْتُ زَيْدًا وَعِنْدَهُ عَمْرًا) لم يَجُزْ عند غير سيبويه في شعر ولا غيره؛ لنقصان الكلام دون الآخر المحمول على المعنى، ففي بيت القطاميّ لم يتم ما قصده لأنَّه أراد: (فَوَافَقْتُهُ على حالٍ ما) فتمام الكلام المقصود ذكرُ الحال، فلم يَجُزْ أَنْ يُحْمَلَ النَّصْبُ على إضمار معنى اللَّفْظِ الأوَّلِ^٢.

وقد ردَّ الرَّجَّاحُ هذا وذكر أنَّ القصدَ في قوله: (فَوَافَقْتُهُ) إنَّما هو إلى الولد؛ لأنَّ الوحشيةَ طلبت ولدها، فوافقتَه ووافقت على دمه السباع، فلما كان المعنى يدلُّ على هذا، واحتاج الشاعرُ إلى إيقاع الموافقة على الولدِ المطلوب، أضمر للسباعِ الفعل الذي دلَّ عليه أوَّلُ الكلام، كأنَّه قال: (فَوَافَقْتُهُ، وَوَأَفَقْتُ السباعَ على دمه ومصرعه)^٣.

والمعنى عند ابن جني على حذف المضاف، أي: وافقت آثار السباع . قال أبو علي: لأنَّها لو وافقت السباع هناك لأكلتها معه^٤.

(١) تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمري، (١٩٢).

(٢) ينظر: المقتضب، (٢٨١/٣ ، ٢٨٤-٢٨٥)، وشرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق/ محمد عوني عبد الرؤوف، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، (٥/٥٦)، وتحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمري، (١٩٣-١٩٢).

(٣) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، (٥/٥٦).

(٤) الخصائص، (٢/٤٢٨).

فالحاصل أنّ سيبويه لم يرفع (السباع) على أنّها مبتدأ، والخبر في المجرور الذي قبله، مراعاةً للمعنى، وإنّما حملها على معنى الموافقة، فأضمر فعلاً يدل عليه الفعل المتقدم، كأنّه قال: (فوافقَت السِّباعَ على دَمِهِ ومَضَرَعِهِ) فنصب السباع، وإن كان الكلام الذي تقدم السباع لم يتم؛ لأنّها دخلت في الموافقة، واشتملت الموافقة عليها، فانصبت على المعنى.

وأما قول ابن الرُّقيّات:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيْبًا

فالشاهد فيه: نصب (طيّباً) حملاً على المعنى بـ(تراها) فنصبه لدخوله في الرؤية؛ لأنّه لما قال: (لن تراها ولو تأملت) علم أنّه متى رآها فقد دخل طيبها في الرؤية، تقديره: لن تراها إلا رأيت لها في مفارق الرأس طيباً^١.

ويرى المُبَرِّدُ أنّه نَصَبَ الطيبَ لأنّ الرؤية قد اشتملت على الطيب، وهو عنده حمل على المعنى قبل تمام الكلام، يقول: "وهذا البيت أبعد ما مرّ، لأنّه دكّره من قَبْلِ الاستغناء، وإنّما جازَ نصبه على رأيت؛ لأنّ المعنى: (لن تراها إلا وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيباً) فهذا على الإضمار"^٢.

وقال ابنُ هشام: «وقال بعض العلماء في بيت الكتاب... إن ترى المقدّرة الناصبة لـ(طيّباً) قلبية لا بصرية؛ لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنّما تُمدّحُ النساءُ بالخَقَرِ^(٣) والتتصُّون لا بالتبذُّلِ، مع أن (رأى) المذكورة بصرية»^٤.

(١) تحصيل عين الذهب، الأعم الشنتمري، (١٩٣).

(٢) المقتضب، (٢٨٥/٣).

(٣) الخَقَرُ: شدة الحياء، وتخفرت: اشتدّ حياؤها، ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (خفر).

(٤) مغني اللبيب، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت،

(د.ط.)، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، (٦٩٦/٢).

وقد علّق ابنُ جنبي على الفعلِ المحذوف (ترى) ووجوب كونه فعلاً قلبياً لا بصرياً، فقال: «ولعمري، إنَّ الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها، ففي ذلك شيئان: أحدهما أنَّ الرؤية وإن كانت مشتملة عليها، فليس لها طريق إلى الطيب في مفارقتها، اللهم إلا أن تكون حاسرة غير مقنّعة، وهذه مبتذلة لا توصف به الخفّرات، ألا ترى إلى قول كُثَيِّر:

واني لأسْمُو بالوِصَالِ إلى التي يكونُ سنَاءً وصلُّها وازديارُها^١

ومن كانت من النساء هذه حالها فليست رذلة ولا مبتذلة، وبه وردت الأشعار القديمة والمولدة، وهي طريقٌ مهَيِّع^(٢)، وإذا كان كذلك، وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقتها، وجب أن يكون الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحب الرؤية لا الرؤية نفسها، فكأنه قال: (لن تراها إلا وتعلم لها، أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيباً) وينبغي أن يكونَ أراد ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه^٣.

والآخر: «أن الواو في قوله: (ولها) هي واو الحال، وصارفة للكلام إلى معنى الابتداء، فقد وجب أن يكون التقدير: (لن تراها إلا وأنت تعلم) فتأتي بالمبتدأ وتجعل ذلك الفعل المقدر خبراً عنه^٤.

فسيبويه مراعاة للمعنى ذهب إلى أنَّ الطيبَ منصوب؛ لأنَّه لما قال: (لن تراها إلا ولها في مفارق الرأس طيباً) دل على أنَّ الطيبَ داخل في الرؤية، ولأنَّ

(١) من الطويل، في ديوانه، جمعه وشرحه/إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (د.ط)، ١٣٩١هـ-١٩٧١م، (٤٢٩) وروايته: (يكونُ شفاءً تكْرُها وازديارُها).

(٢) طريق مهيع: واضح واسع بيّن، وجمعه: مهابع، ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (هيع).

(٣) الخصائص، (٤٣١/٢).

(٤) المصدر السابق، (٤٣٢/٢).

الرؤية اشتملت عليه، قَدَّر له عاملاً دل عليه ما قبله، كأنَّه قال: (إلا رأيت لها في مفارق الرأس طيباً).

ومما سبق يلحظ أن تقدير العامل لم يكن لغرض الصناعة اللفظية فحسب، بل

مراعاة للمعنى

(٢): جر الاسم الواقع بعد الواو العاطفة على خبر (ليس) المنصوب:

أنشد سيبويه قول الأَخوص الرِّياحي:

مَشائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا^(١)

ثم قال: "فحملوه على ليسوا بمُصْلِحِينَ".^(٢)

فالشاهد فيه: (ناعبٍ) حيث جاء مجروراً مع أنَّه معطوف على خبر (ليس)

المنصوب وهو قوله (مُصْلِحِينَ) وذلك لأنَّه عطف (ناعبٍ) على تقدير الباء في

(مُصْلِحِينَ) فكأنَّه قال: (ليسوا بمُصْلِحِينَ ولا ناعبٍ) فهو عطف على معنى

الباء، أي أنَّه توهم دخول الباء في (مُصْلِحِينَ) فعطف عليه (ناعبٍ) بالجر^(٣).

والأصل في خبر (ليس) أن يكون منصوباً، والظاهر في البيت أنَّه قد

عطف عليه اسم مجرور، وليس في المعطوف عليه حرف جر، فسيبويه ذهب

إلى أنَّه من العطف على التوهم - توهم دخول حرف الجر - يقول: "فإنَّما جرُّوا

(١) من الطويل، الكتاب، (١/١٦٥، ٣٠٦)، ونسبه أيضاً إلى الفرزدق في (٣/٢٩) وليس

في ديوانه، وبلا نسبه في الخصائص، ابن جنبي، (٢/٣٥٦). (والأخوص هو زيد بن

عمرو بن قيس بن يربوع التميمي، شاعر فارس، ينظر: المؤتلف والمختلف، الأمدي،

تحقيق/ ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م، (٥٨)، وخزانة الأدب،

البغدادى، تحقيق وشرح/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-

١٩٩٧م، (٤/١٦٤).

(٢) الكتاب، (١/٣٠٦).

(٣) تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمري، (٢٠٣).

هذا؛ لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء" (١).

ولم يجز المُبَرَّدُ إلا نصب (ناعبٍ)، قال: لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يُضمَرُ (٢).
وزهب ابنُ مالكٍ إلى أنَّ الاسمَ المعطوفَ مجرورٌ بحرفٍ جرٍ وحذفٍ وبقي عمله (٣).

وهو مردود عند النحاة؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يحذفُ ويبقى عمله لأنَّه والمجرور كشيءٍ واحدٍ (٤).
وعدَّ الخضرِيُّ حذفَ حرفِ الجرِّ في المعطوفِ على خبر (ليس) مطَّرداً (٥).

وهو ضعيف؛ لأنَّ هذا المعطوف لا يحتاج إلى حرفِ الجرِّ؛ لأنَّه معطوف على خبر (ليس) وخبر (ليس) منصوب، أما إذا كان خبر (ليس) مجروراً بحرف

(١) الكتاب، ١٠١/٣، (والمراد بالتوهم: تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود منزلة بمنزلة الموجود، أو تقدير الشيء على خلاف ما هو عليه، وينقسم إلى قسمين: ١- توهم العامل المعدوم موجوداً، ٢- توهم العامل الموجود معدوماً، وقد اعتد به النحاة وجعلوه عاملاً مستقلاً ففي قولهم: (إنَّ زيداً منطلق وعمرو) يرفع (عمرو) على موضع اسم (إنَّ)، فهنا لا يمكن إعادة العامل، ولا بد من عامل آخر فتعين أن يكون التوهم نفسه هو العامل، إذ لا يصح كون الابتداء عاملاً لزوال معناه فثبت بهذا أن التوهم نفسه عاملاً، وقد اختلف النحاة في تفسيره وجوازه ومنعه وهل العطف على المعنى أشمل من العطف على التوهم، ينظر التفصيل في: الحمل على المعنى في العربية، علي العنكي، ديوان الوقف السني - مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، (٣٠٣-٣١٧).

(٢) لم أجد رأيه في كتبه التي أطلعت عليها، ينظر: خزانة الأدب، البغدادي، (١٥٩/٤).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط٣، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، (٤٢٧/١)، ونزع الخافض من العوامل المعنوية التي قال بها الكوفيون ينظر: حاشية الخضرِي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧، (٣٩٩/١).

(٤) ينظر: المقتضب، المبرد، (٦١/٣)، واللمع في العربية، ابن جني، تحقيق/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ط)، (٢٣١/١)، وخزانة الأدب، البغدادي، (١٢/٩).

(٥) ينظر: حاشية الخضرِي، (٢٤/٢).

جر الزائد فيكون المعطوف معطوفاً على لفظ خبر (ليس) ولا يحتاج إلى تكرار حرف الجر^(١).

وفي ضوء ما سبق يتضح أنه لما لم يصح أن تكون كلمة (ناعب) عطفاً على لفظ من (مصلحين) لعدم جواز عطف المجرور على المنصوب، ولا على الموضع لأن (مصلحين) معربة منصوبة، وليس لها موضع آخر من الإعراب غير لفظها، فالموضع واللفظ نصب، فتعين أن يكون العطف على التوهم على معنى الباء؛ لأنه يجوز أن يأتي خبر (ليس) مجروراً بباء زائدة.

(٣): العدول عن الحال والنصب على التعظيم مراعاة للمعنى:

يقول سيبويه: «ومما ينتصب على أنه عظم الأمر، قول عمرو بن شأس الأسيدي:

وَلَمْ أَرِ لَيْلَى بَعْدَ يَوْمٍ تَعَرَّضْتَنَا بَيْنَ أَثْوَابِ الطَّرَافِ مِنَ الْأَدَمِ
كِلَابِيَّةً وَبَرِيَّةً حَبْرِيَّةً نَأْتِكَ وَخَانَتْ بِالْمَوَاعِيدِ وَالذِّمَمِ
أُنَاسًا عَدَى غَلِقَتْ فِيهِمْ وَلَيْتَنِي طَلَبْتُ الْهَوَى فِي رَأْسِ ذِي زَلْقٍ أَشْمٍ

وقول الآخر:

(١) الحمل على المعنى في العربية، علي العنكبي، (٣٠٩).

(٢) من الطويل، في ديوانه، تأليف/ يحيى الجبوري، دار القلم، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٣٨٣م، (٨١)، وروايته: (له دون أبواب الطراف)، وفي الكتاب، (١٥١/٢)، وشرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، تحقيق/ محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، (٣٨٨/١).

وهو عمرو بن شأس بن عبيد بن ثعلبة الأسيدي. كثير الشعر في الجاهلية والإسلام، كان ذا قدر وشرف ومنزلة في قومه، توفي سنة ٢٠هـ، ينظر: طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، تحقيق/ محمود شاکر، دار المدني، جدة، (د.ط)، (١٩٦/١). و(الطراف): القُبَّة من آدم. ومعنى الأبيات أن هذه المرأة نأث عنه وقطعت حبله، وقومها أعداء له، فلا مطمع له فيها، وهو مع ذلك مشغوف بها، ولذلك تمنى أن يطلب الهوى في رأس جبل أشم، ينظر: النكت، الأعلام الشنتمري، (٥٢٢/١).

صَنِنْتُ بِنَفْسِي حَقْبَةً ثُمَّ أَصْبَحَتِ لِبِنْتِ عَطَاءٍ بَيْنَهَا وَجَمِيعِهَا

ضِبَابِيَّةً مُرِيَّةً حَائِسِيَّةً مُنِيْفًا بِنَعْفِ الصَّيْدِلَانِ وَضِيعِهَا^١

فكل هذا سمعناه ممن يرويه من العرب نصبًا.

ومما يدلُّك على أنَّ هذا يَنْتصب على التعظيم والمدح، أنَّك لو حملت الكلام على أن تجعله حالًا لما بنيتَه على الاسم الأوَّل كان ضعيفًا، وليس هنا تعريفٌ ولا تنبيهٌ، ولا أرادَ أن يوقع شيئًا في حالٍ، لقبحه ولضعف المعنى^٢.

فالشاهد فيه: نصب (كلابيَّة) وما بعدها على التعظيم، ومثله نصب (ضبابيَّة) وما بعدها على التعظيم والمدح^٣.

«وأبعد سيبويه أن يكونَ نصبُ هذه الأشياء على الحال لضعف المعنى؛ لأنَّه لم يُرد أن يجعلها في حال ما هي كلابيَّة وبريَّة حَبْتريَّة، لأنَّها أسباب لا تتغير، وكذلك (ضبابيَّة مُرِيَّة حَائِسِيَّة) فحملَ ذلك على تعظيم شأنها بهذه الأشياء الرفيعة الشريفة عنده^٤».

وبناء على ذلك يلحظ أن سيبويه مراعاة للمعنى تجاوز المعنى الأولي الظاهر على أنَّها أحوال، وحملها على التعظيم كأنَّه قال: (أَعْظَمُ كِلابيَّةً، وَأَعْظَمُ ضِبَابِيَّةً).

(١) من الطويل، وهو من الأبيات الخمسين التي لا يعرف قائلها، الكتاب، (٢٥٢/١)، والنكت، الأعلام الشنتمري، (٥٢٢/١). و(الضباب) و(مُرَّة) و(حائس): أحياء بني عامر، و(المُنيف): المُشرفُ، و(النَّعْفُ): أصل الجبل، و(الصيدلان): جبل بعينه. يقول: هي شريفة القوم، فوضيعهم مُشرفُ المحلِّ، فكيف رفيغهم! ينظر: تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمري، (٢٩٤).

(٢) الكتاب، (١٥٢/٢).

(٣) تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمري، (٢٩٣-٢٩٤).

(٤) النكت، الأعلام الشنتمري، (٥٢٢/١).

(٤): نصب المصدر بإضمار فعل مراعاةً للمعنى:

أنشد سيبويه قول الشاعر:

يَشْكُو إِلَى جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى^١

ثم قال: «والنصب أكثر وأجود؛ لأنه يأمره»^٢.

فالشاهد فيه: رفع (صَبْرٌ جَمِيلٌ) مع وضعه موضع الفعل، والوجه فيه النصبُ لأنه أَمْرٌ لا يقع موقعه الخبر^٣.

فكلمة (صبر) على رواية الرفع - كما في البيت - خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (صَبْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ) بيد أن سيبويه من قبل اختار النصب في قوله: (والنصب أكثر وأجود)^٤ والذي دعاه إلى اختيار النصب على تقدير: (اصبر) أن جَمَلُهُ يشكو ما يجده من آلام جزاء طول السرى، فكان رَدُّهُ أن أمره بالصبر.

ويوضح السيرافي ذلك في قوله: «نَصَبُ (صَبْرٌ) في البيت أجود؛ لأنَّ الجمل كان شاكياً لطول السرى، فأمره صاحبه بالصبر»^٥.

وبهذا أيضاً قال الأعمى الشنتمري: «والنصب في هذا أجود؛ لأنه يأمره بالصبر لما تشكَّى إليه طول السرى»^٦.

(١) من الرجز، بلا نسبة في الكتاب، (٣٢١/١)، وشرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق/عبدالرحمن السيد-محمد بوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م (١٩٢/٢)، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه (٣١٠-٣١١) إلى المُلبَّد بن حَزْمَلَةَ.

(٢) الكتاب، (٣٢١/١).

(٣) تحصيل عين الذهب، الأعمى الشنتمري، (٢١١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) شرح كتاب سيبويه، (٩٤/٥).

(٦) النكت، (٣٧٢/١).

ومما سبق يظهر أثر المعنى العام، وهو مقام الشكوى في تقدير العامل المناسب للمقام، وهو (أضبر).

(٥): إعمال صيغة المبالغة فَعِيل:

يقول سيبويه: " قال ساعدة بن جُوَيَّة:

حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنَمْ ^(١)

ومنه قَدِيرٌ وعليم ورحيم، لأنه يريد المبالغة في الفعل ^(٢).

فالشاهدُ فيه: نَصَب (مَوْهِنٍ) مفعول به لـ (كَلِيلٍ)؛ لأنه بمعنى مُكَلِّ مَعَيَّر منه لمعنى التكثر، وهذا يعني أَنَّ (كَلِيلًا) تعدى إلى (مَوْهِنٍ) تعدَّى الفعل إلى الاسم.

وقد خالف المُبَرِّدُ سيبويه في هذا وجَعَلَ نَصَب (مَوْهِنٍ) على الظرف، ويوضح كون (الموهن) ليس مفعولاً به أَنَّ كَلِيلًا من كَلَّ، وفعله لا يتعدى، ولا تقول: (كَلَّ زَيْدٌ عَمْرًا)، والكَلِيلُ هو البرق الضعيف، وكذا رجل كَلِيلٌ إذا كَانَ ضعيفاً، والموهن: الساعة من الليل، فهو ينتصب على الظرفية ^(٣)، يقول: "وليس هذا بحجة؛ لأنَّ موهناً ظرف وليس بمفعول، والظرف إنَّما يعمل فيه معنى الفعل

(١) من البسيط، في ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق/ محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية، القاهرة، (د.ط.)، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، (١/١٩٨)، وفي الكتاب، (١/١١٣-١١٤)، وتحصيل عين الذهب، الأعلام الشنمري، (١١٦). وساعدة بن جُوَيَّة شاعر هذلي من مخضرمي الجاهلية والإسلام، ينظر: المؤلف والمختلف، الأمدي، (١٠٣)، (شأها) يعني الأبل، و(كَلِيلٍ): برق خفي، والشاعر يصف إبلاً وبرقاً فقال: هذه الأبل باتت طِرَاباً أي طَرِبَتْ إلى الموضع الذي ترى البرق فيه (وبات الليل لم ينم) يعني البرق، ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو جعفر النحاس، تحقيق/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، (٧٤).

(٢) الكتاب، (١/١١٢-١١٤).

(٣) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، (٣/٢١٦).

كعمل الفعل، كان الفعل متعدياً أو غير متعد^(١)، والمعنى عنده أن البرق ضعيف الهبوب كليل في نفسه.

وردّه هارون القيسيّ لفساد المعنى؛ لأنّه لو كان ظرفاً لوصف البرق بالضعف في لمعانه، وإذا كان بهذه الصفة فكيف يشوقها وهو لا يدل على المطر، ولكنّ البرق إذا تكرر في لمعانه واشتدّ دلّ على المطر، وشاق، وأتعب الموهن في ظلمته، لأنّه كلما هبّ ذهبّت الظلمة، ثم ترجع إذا فتر البرق، ثم تذهب إذا لمع، فلذلك عدّى الشاعر الكليل إلى الموهن^(٢).

وذكر ابن عصفور بأنّه لو حُمِلَ على ما ذهب إليه المُبرِّد من أنّ مَوْهناً منصوب على الظرفية، فإنّه يتناقض مع قوله: وبات الليل لم يَنَمْ، ألا ترى أنّه إذا ضعف مَوْهناً وكان عملاً في وقت آخر فإنّه في الوقت الذي ضعف فيه قد نام. وكذلك أيضاً إن جُعِلَ عملاً بمعنى تعب كما ذهب إليه بعض الناس كان متناقضاً؛ لأنّه إذا كان ضعيفاً تعباً في موهن فقد ينام في ذلك الموهن فيتناقض ذلك مع قوله: وبات الليل لم يَنَمْ، فثبت أنّ كليلاً بمعنى مُكَلّ موهناً لكثرة خفقه فيه كما يُقال: أتعبت نهارك بكثرة عمالك فيه^(٣).

وخرَجَ الأعلَمُ الشنتمريّ قول سيبويه بأنّ كليلاً في معنى مُكَلّ، فيصير كأنّه أراد مُكَلّ مَوْهناً بدوامه عليه كما يقال: أتعبت يومك، يقول: "وَفَعِيلٌ في معنى مُفْعِلٍ موجودٌ كثيراً، يقال: بصيرٌ بمعنى مُبْصِرٍ، وعذابٌ أليمٌ بمعنى مُؤَلِمٍ، وداعٍ سَمِيعٌ بمعنى مُسْمِعٍ"^(٤).

(١) المقتضب، (١١٥/٢).

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق/ عبد ربه عبداللطيف عبد ربه، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، (٨٠).

(٣) شرح جمل الزجاجي، تحقيق/ صاحب أبو جناح، (د.ن)، (د.ط)، (٥٦٤/١).

(٤) تحصيل عين الذهب، (١١٧).

فيظهر أثر المعنى هنا في أنه عدى (كليل) إلى (موهن) ونصبه على أنه مفعول به، لأنّ في نصبه تقوية للمعنى الذي أراده الشاعر، بينما يؤدي نصبه على الظرفية إلى فساد المعنى.

(٦): العدل عن الصفة والنصب بإضمار فعل مراعاة للمعنى:

يقول سيبويه: «وأما قول جرير:

يَا صَاحِبِي دَنَا الرَّوَاحُ فَسِيرًا لَا كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا^(١)

فلا يكون إلا نصبًا، من قبل أنّ العشيّة ليست بالزائر، وإنما أراد (لا أرى كالعشيّة زائرًا) كما تقول: ما رأيت كاليوم رجلًا، فكاليوم كقولك في اليوم؛ لأنّ الكاف ليست باسم»^(٢).

فالشاهد فيه: انتصاب (زائرًا، ومزورًا) بتقدير فعل، والتقدير: (لا أرى كالعشيّة زائرًا ومزورًا) أي: لا أرى زائرًا ومزورًا كزائر العشيّة ومزورها. وإنما لم يجعل الكاف اسمًا لـ (لا) مضافًا إلى العشيّة، ويكون (زائرًا) عطف بيان للكاف تبعه على اللفظ أو صفة؛ لأنّ الزائر غير العشيّة، فلما كان الثاني غير الأول لعدم صحة الحمل جعلت (لا) النافية للفعل المقدّر دون كونها نافية للجنس^٣. ولا يحسن في هذا رفع الزائر لأنّه غير العشيّة، وليس بمنزلة: (لا كزيد رجلًا) لأنّ زيدًا من الرجال^٤.

(١) من الكامل، في ديوانه، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط.)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، (٢٢٣)، وفي الكتاب، (٢/٢٩٣)، وشرح الرضي، تصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، (د.ط.)، (١٧٨/٢).

(٢) الكتاب، (٢/٢٩٣).

(٣) خزنة الأدب، البغداديّ، (٤/٩٥).

(٤) تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمريّ، (٣٤٨).

وجوز الرضيُّ أن يكون (زائراً) تابعاً بتقدير مضاف، فالأصل: كزائر العشيَّة^١.

ومما سبق يظهر أثر المعنى في تقدير سبويه عاملاً مناسباً لما لم يصلح جعلُ (زائر) وصفاً لـ(عشيَّة) لأنَّ العشيَّة ليست بزائر ولا مَرُورٍ، فهو مردود من جهة المعنى، ولا يصلح أن يكونَ (زائراً) وصفاً لـ(عشيَّة) لا على اللفظ ولا على المعنى؛ لأنَّه فاسدٌ أن تُنعت العشيَّة بما لا يجوز أن يكون نعتاً لها^٢ ولما لم يصلح ذلك انتصب (زائراً) بإضمار فعل مُقدَّر بعد (لا) كأنَّه قال: (لا أرى زائراً ومزوراً كزائر العشيَّة ومزورها).

(٧): النَّصْبُ عَلَى الذَّمِّ مِرَاعَاةً لِّلْمَعْنَى:

أَنشَد سَبِيوِيَه قَوْلَ أُمِّيَّةِ بْنِ أَبِي عَائِذٍ:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشَعْنًا مَرَضِيْعٍ مِثْلِ السَّعَالِي (٣)

ثم قال: «كأنَّه حيث قال: (إلى نسوةٍ عَطَلٍ) صِرْنَ عنده ممن علم أنَّهنَّ شَعْنٌ، ولكِنَّه ذَكَرَ ذلكَ تشنيعاً لهنَّ وتشويهاً. قال الخليل: كأنَّه قال: (وأذْكَرهنَّ شَعْنًا) إلا أنَّ هذا فعل لا يُستعمل إظهاره. وإنَّ شئت جررت على الصفة»^٤.
فالشاهدُ فيه: نصب (شَعْنًا) على القطع، بإضمار فعل؛ لأنَّه لما وصفهنَّ

(١) شرح الرضي، (١٧٨/٢).

(٢) شرح أبيات سبويه، ابن السيرافي، (٤٥٤/١).

(٣) من المتقارب، في ديوان الهذليين، (١٨٤/٢)، وروايته: (له نسوةٌ عاطلاتُ الصُّدورِ عُوْجُ مَرَضِيْعٍ مِثْلِ السَّعَالِي)، وفي الكتاب، (٣٩٩/١، ٦٦/٢).

وهو أُمِّيَّةُ بْنُ أَبِي عَائِذٍ، وهو من شعراء هذيل، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وفد على عبد العزيز بن مروان في مصر فأكرمه ووصله، ينظر: الشعر والشعراء، ابن قتيبة، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، ١٤٢٣هـ، (٦٥٦/٢)، وخرانسة الأدب، البغدادي، (٤٣٥/٢).

(٤) الكتاب، (٦٦/٢).

بالعُطَّلُ فُهِمَ من ذلك أَنهِنَّ شَعَثَ، فكأنَّه قال: (وأذكرهُنَّ شعَثًا) إلا أَنه فعل لا يظهر، لأنَّ ما قبله دلَّ عليه فأغنى عن ذكره^١.

وقد وردَ هذا البيت مرتين في كتاب سيبويه: أحدهما بالجِزِّ عطْفًا على (عُطَّلُ)^٢، والآخر بالنَّصْبِ على القطع، زيادة في الدَّم، للتشنيع بالنساء الموصوفات، فالمعنى المراد، وهو زيادة التشنيع والدَّم، قادَ سيبويه إلى تقدير عامل آخر غير العطفِ.

يقول السيوطي: «قطع النعت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها، فإذا خولف الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأنَّ المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتقنن، وعند الاتحاد تكون نوعًا واحدًا»^٣.

(٨): النصب مفعولاً به بفعل مضمر للدلالة على معنى الترحم:

يقول سيبويه: «ومن هذا الترحُّمُ، والترحُّمُ يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكلِّ صفة ولا كلِّ اسم، ولكن ترَحَّمَ بما ترَحَّمَ به العربُ. قال الشاعر:

فَأَصْبَحَتْ بَقَرَقْرَى كَوَانِسَافِلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَاُ

وكانَ الخليلُ يقول: إن شئتَ رفعتَه من وجهين، فقلت: (مررتُ به البائسُ) كأنَّه لما قال: (مررتُ به) قال: (المسكينُ هو) كما يقول مبتدئًا:

(١) تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمري، (٢٦٣).

(٢) المصدر السابق، (٣٩٩/١).

(٣) الإتيان في علوم القرآن، تحقيق/ مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط٤، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، (١٦٦٤/٥).

(٤) من الرجز، وهو من الشواهد الخمسين التي لا يعرف قائلها. الكتاب، (٧٥/٢)، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، (١٢/٢).

و(قَرَقْرَى): موضعٌ مُخَصَّبٌ باليمامة، وأصل الكُنُوس للظباء ويقر الوحش فاستعاره للإبل، (البائس): الفقير المحتاج. يصف الشاعر إبلا بركتُ بعد الشيع، فنام راعيها لأنَّه غير محتاج إلى رعيها. ينظر: تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمري، (٢٧٠).

المسكينُ هو، والبائسُ أنت. وإن شاء قال: (مررت به المسكين هو، والبائس أنت) وإن شاء قال: مررت به المسكين^(١).

فالشاهدُ فيه: نصب (البائس) مفعولاً به لفعل مضمر على معنى الترحم^٢، وكان ظاهر الكلام يقتضي أن يكون (البائس) فاعلاً للفعل (ينام) لكنه لما أراد معنى الترحم نصبه، وأضمرَ فاعلاً للفعل (ينام) تقديره هو.

فإرادة معنى الترحم هي التي أدت إلى مجيء (البائس) منصوبة بفعل مضمر لا يظهر، وقد تجاوز به سببويه المعنى الأولي الذي يبدو للمعرب، فيظن أنه فاعل لفعل تقدم.

(٩): النصب مفعولاً به لفعل محذوف لإفادة معنى الإغراء:

يقول سببويه في باب ما جرى من الأمر والنهي على الفعل المستعمل إظهاره: "قال الشاعر، وهو المسكين:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغَيْرِ سِلَاحٍ^(٣)
كَأَنَّهُ يَرِيدُ: الزَّمْ أَخَاكَ"^(٤).

فالشاهد فيه: نصب (أخاك) مفعول به لفعل مضمر تقديره (الزَّمْ)، كأنه يريد: الزَّمْ أَخَاكَ.

وحذف الفعل؛ لأنه كما يقول سببويه: "جعل (الْحَذَرَ الْحَذَرَ، وَالنَّجَاءَ النَّجَاءَ، وَضَرْباً ضَرْباً) فَإِنَّمَا انْتَصَبَ هَذَا عَلَى (الزَّمِ الْحَذَرَ، وَعَلَيْكَ النَّجَاءَ)

(١) الكتاب، (٢/٧٤-٧٥).

(٢) تحصيل عين الذهب، الأعم الشنتمري، (٣٧٠).

(٣) من الطويل، في ديوانه، تحقيق، عبد الله الجبوري-خليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، ١، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م، (٢٩)، وفي شرح أبيات سببويه، ابن السيرافي، (١/٢١٤-٢١٥).

(٤) الكتاب، (١/٢٥٦).

ولكنَّهم حذفوا لأنَّه صار بمنزلة (أفعلن) ودخول (الزَّمْ وعليك) على (أفعلن) مُحال^(١).

فالإغراء كالتحذير تنصبه بالفعل اللازم إضماره في العطف والتكرار، وبالجائز إظهاره في الأفراد.

إذن فالذي سوَّغ إضمار الفعل في هذا التركيب معنى الحث والإغراء الذي يشتمل عليه؛ فالمعنى الذي أراده الشاعر (أن يستكثر من الإخوان فهُم عُدَّةٌ يُستظهر بها على الزمان، وجعلَ من لا أخاً له يستظهرُ به كمن قاتلَ عَدُوَّهُ ولا سلاح معه)^(٢)؛ لذلك نصب (أخاك) على أنه مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره (الزَّمْ)، كأنَّه يريد (الزَّمْ أخاك أو اَحْفَظْ أخاك).

فالشاعرُ في هذا المقام عندما أرادَ أن يُعبر عما في نفسه بأسلوب الإغراء أضمر الفعل؛ لأنَّه محال أن يدخل (الزَّمْ أو عليك) على (أفعلن) في الكلام إذا كرر (أخاك)، وجعل أحد الاسمين كالفعل والاسم الآخر كالمفعول؛ وكأنَّه جعل (أخاك) الأول بمنزلة (الزَّمْ) فلم يحسن أن تدخل (الزَّمْ) على ما قد جعل بمنزلة (الزَّمْ).

(١٠): العدول عن العطف إلى النصب بإضمار فعل، حملاً على المعنى:

يقول سيبويه: «ومما جاء على المعنى قول كعب بن جُعيل التَّغْلبي:

أَعْيِي بِخَوَارِ الْعِيَانِ تَخَالُهُ إِذَا رَاحَ يَزِيدِي بِالْمُدَجَّجِ أَحْرَدًا

(١) المصدر السابق، (٢٧٦/١).

(٢) تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمري، (١٨١).

وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السِّطَامِ مُهَنْدًا وَذَا حَلَقِي مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ مُسْرَدًا^١

فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ قَالَ: وَأَعْطِنِي أَبْيَضَ مَصْقُولَ السِّطَامِ»^٢.

فالشاهد فيه: نصب (أَبْيَضَ) بإضمار فعل (أَعْتَنِي) لَأَنَّ معناه: أَعْطِنِي وناولني. فكأنه قال: أَعْطِنِي وَنَاوَلْنِي حَوَارِ الْعِنَانِ وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السِّطَامِ^٣. فعطف (أَبْيَضَ) بالنصب، وكأنه معطوف على (بَحْوَارٍ) على أَنَّ محله النصب. والحق أَنَّهُ حمل على المعنى؛ لَأَنَّهُ عندما قال: (أَعْتَنِي بِحَوَارِ الْعِنَانِ) فكأنه قال: أَعْطِنِي وَنَاوَلْنِي. فنصب (أَبْيَضَ) على تقدير فعل مرادف في المعنى للفعل (أَعْتَنِي) فهو مفعول به لفعل محذوف دل عليه المذكور، فسيبويه مراعاة للمعنى عدل عن التشريك في الجار، ونصبه على إضمار فعل.

وقد جعل سيبويه هذا تقوية لنصب المعطوف في قولك: (هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً) على معنى: يَضْرِبُ زَيْدًا وَعَمْرًا. لَأَنَّ (ضارباً) قد دلَّ على (يضرب) فحملة على المعنى^٤.

(١) من الطويل، الكتاب، (١٧٠/١)، وشرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، (٣٣١/١)،
وتحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، (١٤١).

وهو كعب بن جُعَيْل بن قمير بن تغلب بن وائل. شاعر إسلامي مشهور كان في زمن معاوية.
ينظر: المؤلف والمختلف، الأمدي، (١٠٤). و(الْحَوَارِ الْعِنَانِ): الضعيفُ الْعِنَانِ، أي:
ينقادُ معك حيث سَقْتَهُ، و(الأحردُ): الذي في يَدَيْهِ استرخاءٌ، أي: تَخَالَ هذا الفرسَ أَحْرَدَ
من نشاطه ومَرَجِهِ، و(السِّطَامُ): الجوانب. ينظر: النكت، الأعلم الشنتمري، (٢٨٤/١).

(٢) الكتاب، (١٧٠/١).

(٣) تحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، (١٤١).

(٤) المصدر السابق.

ومثله قول ابن أبي ربيعة:

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ أَوَّالِرْبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلًا^١

فالشاهد فيه: نصبُ (أَسْهَلٍ) بإضمار فعل دل عليه ما قبله، لأنَّه لما قال:
(فواعديه سَرَحَتِي مَالِكٍ أَوَّالِرْبَا بَيْنَهُمَا) عُلِمَ أَنَّهُ مُزَعَجٌ لَهَا دَاعٍ إِلَى إِتْيَانِ أَحَدَهُمَا،
فكَأَنَّهُ قَالَ: ائْتِي أَسْهَلَ الْأَمْرَيْنِ عَلَيْكَ^٢.

و(أَسْهَلٌ) يحتمل أن يكون يريد به مكانًا سهلًا فيه رمل وليس بخشن،
ويحتمل أن يكون مكانًا بعينه بين سرحتي مالك والربا^٣.

وقيل: المعنى: (يكون ذلك أسهل لك). أي: المواعدة من هذا وهذا. لأنَّه لم
يُلجئها إلى تعيين أحدهما فيشق ذلك عليها ويصعب .

«ولا يحسن هذا التقدير؛ لأنَّه يبقى قوله (بينهما) ظرفًا مُفْلَتًا لا عامل له،
إلا إنَّ كانت (أو) بمعنى الواو، فيكون التقدير: فواعديه سرحتي مالك والربا
بينهما. فيكون (بينهما) بدلًا من سرحتي مالك والربا»^٤.

(١) من السريع، في ديوانه، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/فانز محمد، دار الكتاب العربي،
بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، (٢٧٧) وروايته فيه: (وواعديه سَرَحَتِي مَالِكٍ أَوَّالِرْبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلًا) أو ذا
الذي بَيْنَهُمَا أَسْهَلًا، في الكتاب، (٢٨٣/١)، وأمالي ابن السجري، تحقيق/محمود
الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩١م، (١٠٠/٢)، و(سرحتا
مالك): موضع بعينه، و(السَرَحَتَانِ): شجرتان شُهرَ الموضع بهما، و(الرُّبَى): جمه ربوة،
وهي المُشْرِفُ من الأرض. ينظر: تحصيل عين الذهب، الأعلام الشنتمري، (١٩٢).

(٢) المصدر السابق، (١٩٢).

(٣) النكت، الأعلام الشنتمري، (٣٥٠/١).

(٤) التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١،
١٤١٨هـ-١٩٩٧م، (٥١/٧).

وسيبيويه إنَّما قَدَّر: (ائتني أسهل) لأنَّه لما قال: (واعديه) دلَّ على أنَّه يقول:
ائتني مكان كذا وكذا.

وغير سيبويه يقدره خبر كان، أي: (يَكُنُّ أسهلَ عليك) وهو تقدير الكسائي^١ وأبي جعفر النحاس^٢. وهذا التقدير فيه إضمار لـ(كان) في موضع لا تطرد فيه^٣. فلما لم يصلح تقدير الكسائي والنحاس، وتبين عِلَّة امتناعه، تعين الحكم بصحة تقدير سيبويه في كون (أسهلاً) مفعولاً به لـ (ائتني) دل عليه معنى فعل الأمر (واعديه).

وأُشَدَّ - سيبويه - قول عبد العزيز الكلابي:

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا

ثم قال: «لأنَّ الوجودان مشتملٌ في المعنى على الجزاء، فَحَمَلَ الآخِرَ

على المعنى»^٥.

(١) ينظر رأيه في: شرح التسهيل، ابن مالك، (١٥٩/٢).

(٢) شرح أبيات سيبويه، (٩٢).

(٣) إنَّما يطرد حذف كان بعد (أن) المصدرية ويعوِّض عنها (ما) كما في نحو: (أمَّا أنتَ برًّا فاقترِب) والأصل: (أن كنتَ برًّا فاقترِب). ينظر: شرح ابن عقيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، (٢٩٦/١-٢٩٨).

(٤) من الوافر، الكتاب، (٢٨٨/١)، وبلا نسبة في الأصول لابن السراج، تحقيق/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م،

(٣/٤٧٤)، وشرح التسهيل، ابن مالك، (١٥٦/٢)، وهو عبد العزيز بن زُرارة الكلابي، شاعر إسلامي، وقائد من الشجعان المقدمين في زمن معاوية. توفي سنة ٥٠هـ، ينظر: مجمع الآداب، ابن الفوطي، مؤسسة الطباعة والنشر - وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط١، ١٤١٦هـ، (٥٠٥/٢ - ٥٠٦).

(٥) الكتاب، (٢٨٨/١).

فالشاهدُ فيه: نصب (جَنَّاتٍ وَعَيْنًا) حملاً على معنى (وجدنا) المذكور في أول البيت - وهو حمل على المعنى بعد تمام الكلام - والتقدير: (وجدنا لهم جَنَّاتٍ وَعَيْنًا سلسبيلاً) لأنَّ الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء، فحمل جنات وعينا على المعنى^١.

وكانَ الظاهرُ رفع (جَنَّاتٍ وَعَيْنًا) عطفاً على لفظ (الجزاء) الذي هو مرفوع بالابتداء، و(لهم) خبره، والجملة في موضع حال من وجدنا، أو على المفعول الثاني إذا أردتَ بـ (وَجَدْنَا) معنى (عَلِمْنَا) وكلام سيبويه: (ولأنَّ الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء، فَحَمَلَ الآخِرَ على المعنى) دليل على أن (وَجَدْنَا) بمعنى (أَصْبَنَّا) ولو كانت بمعنى (عَلِمْتُ) لم يُكُنْ مصدرُها الوجدان، وهو يتعدى إلى مفعول واحد، وقد دخل الجزاء وإن كان مبتدأ في معنى الوجدان، فأضمر (وَجَدْنَا) بعد ذلك ونصب (جَنَّاتٍ) لأنَّه في المعنى عطف على جزاء^٢.

فسيبويه مراعاةً للمعنى عدل عن العطف على لفظ الجزاء إلى النصب، فحمل (جَنَّاتٍ وَعَيْنًا) على المعنى، وإنما فعل هذا واستجازه لأنه حين قال: (وجدنا الصالحين لهم جزاء) دلت على أنه قد وجد الجزاء لهم، فأضمر (وَجَدْنَا) ونصب (جَنَّاتٍ) وما بعدها، كأنَّه قال: وَجَدْنَا لَهُمْ جَنَّاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا، ولولا ذلك لقال: لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَّاتٌ وَعَيْنٌ سَلْسَبِيلٌ^٣.

وفي العدل عن العطف على الاسم المجرور والنصب على المعنى بإضمار فعل أنشد سيبويه قول العجاج:

(١) تحصيل عين الذهب، الأعم الشنتمري، (١٩٦).

(٢) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، (٥٩/٥).

(٣) المصدر السابق.

***يَذْهَبَنَّ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا*^١**

فقد كان حق (غورًا) أن يُجَرَّ بالعطف على (نجد) المجرورة، ولكن لما حمل سيبويه (يذهبن) على معنى (يسلكن) نصب (غورًا) على تقدير الفعل الآخر، قال: «كأنه قال: (ويسلكن غورًا غائرًا)؛ لأنَّ معنى (يَذْهَبَنَّ فِيهِ): يسلكن»^٢ واقتضاء للمعنى يرى سيبويه أنه لا يجوز أن تُضْمَرَ فعلاً لا يتعدى إلا بحرف الجر؛ لأنَّ حرف الجرِّ لا يُضْمَرُ^٣.

(١١): النصب على معنى الاختصاص بفعل محذوف وجوبًا:

يقول سيبويه في باب الاختصاص:

«وذلك قولك: إِنَّا - مَعَشَرَ الْعَرَبِ - نَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا. كأنه قال: (أعني) ولكنه فعل لا يظهر ولا يُستعمل، كما لم يمكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمولٌ على أوله، وذلك نحو قوله، وهو قول عمرو بن الأهتم:

إِنَّا - بَنِي مِثْقَرٍ - قَوْمٌ ذُوو حَسَبٍ فِينَا سِرَاءُ بَنِي سَعْدِ وَنَادِيهَا^٤

(١) من الرجز، لم أجده في ديوانه، ينظر: الكتاب، (٩٤/١)، وشرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، (٣٦٠/١).

(٢) الكتاب، (٩٤/١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) من البسيط، الكتاب، (٢٣٣/٢)، وشرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، (٣٠/٢)، وعمرو بن الأهتم هو: عمرو بن سنان المنقري، من بني تميم، كان سيّدًا من سادات قومه في الجاهلية، وفد على النبي ﷺ وأسلم، ينظر: الشعر والشعراء، ابن قتيبة، (٦١٧-٦١٨).

وقال الفرزدق:

أَلَمْ تَرَ أَنَا بَنِي دَارِمٍ زُرَّارَةٌ مِنَّا أَبُو مَعْبِدٍ^١
فإنما اختص الاسم هنا ليعرف بما حمل على الكلام الأول، وفيه معنى
الافتخار^٢.

فالشاهد فيه: مجيء (بني) منصوبة على الاختصاص والفخر بفعل محذوف تقديره (أعني، أو أخص) وهو فعل لا يظهر ولا يُستعمل، كما لم يمكن ذلك في النداء؛ لأنهم اکتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله^٣.

«وقد أوضح سيبويه أن العرب في الاختصاص لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله، وذلك نحو قوله: (إننا بني منقر قوم ذوو حسب) فإنه لم يرد أن يخبر بأنهم بنو منقر، وإنما أراد أن يخبر بأنهم قوم ذوو حسب، وأوضح المقصود بالضمير فقال: (إننا بني منقر) أي (أعني بني منقر) ولو رفع فقال: (إننا بنو منقر) لكان المعنى أنه أراد أن يخبر عنه نفسه وجماعته بأنهم بنو منقر»^٤.

(١) من المتقارب، في ديوانه، شرحه وضبطه وقدم له/ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، (١٥٥)، وفي الكتاب، (٢/٢٣٤)، وتحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، (٣٢٤).

(٢) الكتاب، (٢/٢٣٣-٢٣٤).

(٣) تحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، (٣٢٤).

(٤) معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر، عمّان-الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، (١١٨/٢).

فمعنى الاختصاص والفخر هو الذي سَوَّغ مجيء هذه الأسماء منصوبة بفعل محذوف وجوباً؛ لأنه لم يرد من هذه التراكيب أن يخبر عن المبتدآت التي قبلها، وإنما أراد أن يخص قومه بالمدح، ويدل على ذلك قول أبيد:

نَحْنُ بَنُو أُمِّ الْبَنِينِ الْأَرْبَعَةِ وَنَحْنُ خَيْرُ عَامِرِ بْنِ صَصْعَةَ^(١)

حيث رفع (بنو) لأنَّ الأربعة ليس فيها معنى فخر ولا تعظيم، فيكون ما قبلها منصوباً على الاختصاص والفخر كما تقدم في (بني) وإنما هو مخبر بنسبهم وعدتهم لا مفتخر، لذلك رفع.

(١٢): توجيه مميز (كم):

يقول سيبويه في باب كم: "واعلم أنَّ أناساً من العرب يُعْمِلُونَهَا فِيمَا بَعْدَهَا فِي الْخَبَرِ كَمَا يُعْمِلُونَهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ، فَيُنْصِبُونَ بِهَا كَأَنَّهَا اسْمٌ مَنْوً... وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُنْشِدُ قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي^(٢)

وهم كثيرٌ، منهم الفرزدق"^(٣).

استشهد به سيبويه على نصب تمييز (كم) الخبرية تشبيهاً لها بالاستفهامية^(٤).

(١) من الرجز، في ديوانه، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ حنا نصر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، (١٠٩)، وفي الكتاب، (٢/٢٣٥)، وخزانة الأدب، البغدادي، (٥٤٨/٩).

(٢) من الكامل، في ديوانه، (٣١٢)، وروايته: (كَمْ خَالَةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَعَمَّةٌ)، وفي الكتاب، (٢/١٦٢)، وبلا نسبة في الأصول، لابن السراج، (١/٣١٨).

(٣) الكتاب، ١٦٢/٢.

(٤) هي لغة بني تميم الذين منهم الفرزدق، ينظر: المصدر السابق.

وينشد هذا البيت على ثلاثة أوجه:

(كَمْ عَمَّةٌ)^(١)، على أن كم خبرية.

(كَمْ عَمَّةٌ)^(٢)، على الاستفهام، أو على معنى لغة من ينصب في الخبر.

(كَمْ عَمَّةٌ)^(٣)، على معنى (رُبَّ).

فعلى هذا فالاسم الواقع بعد (كَمْ) فيه ثلاثة أوجه من الإعراب:

فأما الرفع (كَمْ عَمَّةٌ): فعلى الابتداء، -وساغ الابتداء بالنكرة؛ لأنها وصفت بقوله (لَكْ)-، وجملة (قَدْ حَلَبْتُ) في محل رفع خبر المبتدأ، وتكون (كَمْ) لتكثير المرار، ومميز (كَمْ) على هذا الوجه محذوف، والتقدير: (كَمْ مرة حَلَبْتُ عليَّ عِشَارِي عَمَّةً لك وخالةً)، وعلى هذه التقدير تعرب (كَمْ) مفعولاً مطلقاً عامله (حَلَبْتُ)؛ وعليه فالمقصود: (كَمْ مرة أو حلبة عمّة لك قد حَلَبْتُ عليَّ عِشَارِي)، ويجوز أن تكون (كَمْ) واقعة على الظرف، فيكون التقدير: (كَمْ يوماً عَمَّةً، وخالةً قد حَلَبْتُ عليَّ عِشَارِي)^(٤).

وأما النَّصْب (كَمْ عَمَّةٌ) فعلى وجهين: أن تجعل (كَمْ) خبرية على لغة من ينصب مميزها مفرداً وهم بنو تميم، أو على أن تجعلها استفهاماً على رأي المُبَرِّد^(٥)، وتوجيه ذلك بأنَّ الاستفهام ليس على معناه الحقيقي، ولكنّه على سبيل التهكم والسخرية، فكأنّه يقول لجرير: (أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي

(١) المصدر السابق، (١٦٦/٢)

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، (٧٢/٢).

(٤) ينظر: المقتضب، المبرد، (٥٨/٣)، وشرح المفصل، ابن يعيش، (٢١٧/٤)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، تحقيق/ علي محمد فاخرو وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ، (٢٤٩٣/٥).

(٥) المقتضب، (٥٨/١٣).

حلبن عليّ عشاري، فقد ذهب عني عددها)، فتكون (كَمْ) في محل رفع مبتدأ،
وجملة (قد حَلَبْتُ) خبرها، وتكونُ كَمْ واقعةً على العمّات^(١).

وأما الجرّ (كَمْ عمّة) فعلى أن تجعلَ (كَمْ) خبرية بمنزلة رَبِّ، و(عمّة)
تميزها، كأنّه قال: (كثير من عماتك)^(٢).

وهكذا يتضح أنّه باختلاف الحركات الإعرابية التي هي أثر ونتيجة عن
عامل يختلف المعنى في تمييز (كَمْ)؛ لذلك ذهب النحاة إلى أنّ رواية الجرّ
والنّصب في (عمّة) أبلغ في الهجاء من رواية الرفع؛ لأنّه يصبح المعنى أنّ
لجرير عمات وخالات أجيرات ممتنّات، ورواية الرفع تدل على أنّ لجرير عمّة
واحدة حلبت له عشارة في أوقات كثيرة^(٣).

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، (٢١٧/٤)

(٢) ينظر: شرح الرضي، (١٦٣/٣).

(٣) المقتضب، المبرد، (٥٨/٣) (الحاشية).

الخاتمة

الحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فقد أتاحت لي دراسة المعنى ودوره في توجيه العامل عند سيبويه في نماذج مختارة من شواهد الشعرية المنصوبة، الوقوف على جملة من النتائج من أهمها:

- أن العلاقة بين تراكيب الجملة منضبطة بصحة المعنى، وعدم النظر في المعنى قد يؤدي إلى التناقض والخطأ في الإعراب.
- أن عناية سيبويه بالمعنى قبل الإعراب ظاهرة جلية في شواهد، فلم يكتف بظاهر الإعراب، بل كان ينظر إلى صحة المعنى.
- أن تقدير العامل النحوي عند سيبويه لم يكن لغرض الصناعة اللفظية فحسب، بل كان يقتضي مراعاة المعنى.
- إدراك سيبويه لما تتضمنه التراكيب النحوية من معانٍ، وأن الذي يسبق إلى تفكيره المعنى وسلامة الغرض

هذا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المصادر والمراجع:

- (الإتقان في علوم القرآن): لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق/ مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط٤، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- (إحياء النحو): لإبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- (أسرار العربية): لأبي البركات عبدالرحمن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- (الأصول في النحو): لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- (أمالي ابن الشجري): لأبي السعادات هبة الله بن علي الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.
- (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين): لأبي البركات عبدالرحمن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق/ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٩م.
- (تحصيل عين الذهب (شرح الشنتمري لشواهد الكتاب): ليوسف بن سليمان الأعم الشنتمري (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- (التذييل والتكميل): لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق/ حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- (التعريفات): لعلي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): لناظر الجيش محمد بن يوسف (ت: ٧٧٨هـ)، تحقيق/ علي محمد فاخرو وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- (حاشية الخضري على ابن عقيل): لمحمد مصطفى الخضري (ت: ١٢٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- (الحمل على المعنى في العربية): لعلي عبدالله العنكبي، ديوان الوقف السني- مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب): لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- (ديوان جرير بن عطية الخطفي ت: ١١٠هـ): دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، (د.ط)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- (ديوان عبيد الله بن قيس الرقييات ت: ٥٧هـ): تحقيق وشرح/ عزيزة فؤال بابستي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- (ديوان العجاج ت: ٩٠هـ): برواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي (٢١٦هـ)، تحقيق/ عبدالحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، (د.ط).
- (ديوان عمر بن أبي ربيعة): قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/فائز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- (ديوان الفرزدق ت: ١١٤هـ): شرحه وضبطه وقدم له/ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- (ديوان القطامي عمير بن شبيب التغلبي ت: ١٠١هـ): تحقيق/إبراهيم السامرائي - أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.
- (ديوان كثير عزة ت: ١٠٥هـ): جمعه وشرحه/إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (د.ط)، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- (ديوان لبيد بن ربيعة العامري): شرح الطوسي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/حنا نصر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- (ديوان مسكين الدارمي): ربيعة بن عامر (ت: ٨٩هـ): تحقيق، عبدالله الجبوري-خليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، ط١، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.
- (ديوان الهذليين): ترتيب وتعليق/محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية، القاهرة، (د.ط)، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- (الخصائص): لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٢٢هـ)، تحقيق/محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب إدارة التراث، ط٤، ١٩٩٩م.
- (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك): لابن عقيل العقيلي الهمداني (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق/محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د.ط)، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- (شرح أبيات سيبويه): لأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق/زهير غازي زاهد، عالم الكتب-مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- (شرح أبيات سيبويه): لأبي محمد يوسف بن السيرافي (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق/محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- (شرح التسهيل): لجمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق/عبدالرحمن السيد-محمد بوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- (التصريح بمضمون التوضيح): للشيخ خالد الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- (شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق/ صاحب أبو جناح، (د.ن)، (د.ط).
- (شرح الرضي على الكافية): لرضي الدين الاسترأباضي (ت: ٦٨٨)، تصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، (د.ط).
- (شرح الكافية الشافية): لجمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق/ عبدالمنعم أحمد هريدي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ٣، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- (شرح كتاب سيبويه): لأبي سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨هـ): (ج ٥) تحقيق/ محمد عوني عبد الرؤوف، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- (شرح المفصل): لابن يعيش الموصلي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق/ إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- (شرح المقدمة المحسبة): لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، تحقيق/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط ١، ١٩٧٧م.
- (شعر عمرو بن شأس الأسدي): تأليف/ يحيى الجبوري، دار القلم، ط ٢، ١٤٠٣هـ-١٣٨٣م.
- (شرح عيون كتاب سيبويه): لأبي نصر هارون القيسي (ت: ٤٠١هـ)، تحقيق/ عبد ربه عبداللطيف عبد ربه، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- (الشعر والشعراء): لابن قتيبة عبدالله بن مسلم (ت: ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، ١٤٢٣هـ.
- (طبقات فحول الشعراء): لمجد بن سلام الجمحي (ت: ٢٣١هـ)، تحقيق/ محمود شاكر، دار المدني، جدة، (د.ط).

- (العين): للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ)، تحقيق/ مهدي المخزومي - إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ط).
- (العوامل المائة): لعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، عني به/أنور بن أبي بكر الشخمي الداغستاني، دار المنهاج، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- (الكافية في علم النحو): لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان المصري (٦٤٦هـ)، تحقيق/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- (الكتاب): لسبيويه عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- (لسان العرب): لأبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- (اللامات): لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق/ مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (اللمع في العربية): لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٢٢هـ)، تحقيق/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ط).
- (المؤتلف والمختلف): لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدى (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق/ ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- (مجمع الآداب في معجم الألقاب): لابن الفوطي عبد الرزاق الصابوني (ت: ٧٢٣هـ)، مؤسسة الطباعة والنشر - وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط١، ١٤١٦هـ.
- (معاني القرآن): لأبي زكريا الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، علق عليه ووضع حواشيه/ صلاح عبد العزيز السيد - محمد مصطفى الطيب - عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

- (معاني النحو): لفاضل السامرائي، دار الفكر، عمّان-الأردن، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- (المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل): عبدالعزيز عبده أبو عبدالله، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس (ليبيا)، ط ١، ١٣٩١هـ-١٩٨٢م.
- (مغني اللبيب عن كتب الأعراب): لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق/ محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د.ط)، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- (المقتضب): لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق/ محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
- (منزلة المعنى في نظرية النحو العربي): للطيفة النجار، دار العالم العربي، دبي، ط ١، ٢٠١٢م.
- (النحو والدلالة - مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي): لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، (د.ط).
- (النكت في تفسير كتاب سيبويه): ليوسف بن سليمان الأعمى الشنتمري (ت: ٤٧٦هـ)، تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- (نظرية المعنى): لكريم الخالدي، دار الصفاء، عمّان، ط ١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- (همع الهوامع): لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق/ عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

الأبحاث العلمية:

- (الدراسة النَّحْوِيَّة بين الشكل والمضمون): للبيسوني عطية، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، ع ٣٨، مج ١، ٢٠١٩.
- (علم المعنى النَّحْوِيّ وبلاغة البيئة العربية: دراسة في الوظائف والخصائص): لعزیز كعواش، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، ع ٩، ٢٠١٩م.
- (المعنى وأثره في التوجيه النَّحْوِيّ في آي من التنزيل): هادي الشجيري، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، السعودية، ع ٢٢، ١٤٣٧هـ.

الرسائل العلمية:

- (السياق وأثره في الدرس اللغوي-دراسة في ضوء علم اللغة الحديث): لإبراهيم خليل، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- (المعنى النحوي في مذاهب العربية): لنجود مساعفة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢م.
- (نظرية المعنى في كتاب سيبويه): لعماد زاهي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٩م.